اقتصاد

تراجع جودة الخبز يقلق التونسيين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

يبدي تونسيون قلقا من تغير في مذاق الخبز خلال الأسابيع الأخيرة، ما يدفعهم للاستغناء عن المادة الأساسية على موائدهم أو الاتجاه لاقتناء أصناف أخرى من الخبز الرفيع بأثمان عالية.

وينشر التونسيون من محافظات مختلفة على وسائل التواصل الاجتماعي تدوينات تعكس حيرتهم بشأن تغير نوعية الخبز، مطالبين بتوضيحات بخصوص جودة المواد الأولية المستعملة في صناعة الخبز.

ولا تخفي منشورات التونسيين على وسائل التواصل الاجتماعي مخاوفهم من استعمال دقيق مخزن بطرق غير سليمة، رغم تأكيد غرفة المخابز على سلامة المواد الأولية. تقول المواطنة أسماء كمون إنها لاحظت تغيرا في مذاق الخبز منذ نحو ثلاثة أسابيع، غير أنها اعتقدت في البداية أن المسألة عرضية لكن الأمر أصبح متواترا.

وأكدت المتحدثة في تصريح لـ«العربي الجديد» أنها تأكدت من تغير مذاق الخبز الذي تفوح منه رائحة كريهة أشبه برائحة العطن، بعدما أبدى أفراد أسرتها وزملاؤها في العمل الملاحظات نفسها. وتابعت: «بات الأمر مقلقا، لاسيما وأن الخبز غذاء رئيسي للتونسيين ويتعيّن الحرص على جودته وسلامة مكوناته وظروف صنعه. كذلك طلب المواطن نزار الراشدي في شهادة لـ«العربي الجديد» ضرورة تحرك منظمات الدفاع عن المستهلك وهياكل حفظ الصحة، من أجل التثبت من سلامة وجودة الخبز الذي يتحول مذاقه.

وأشار في سياق متصل إلى أن العديد من الأسر أصبحت تفضل صناعة الخبز المنزلي تجنبا للطوابير أمام الأفران والخبز ذي الجودة المتدنية. وتصنع الأفران التونسية يومياً 6,7 ملايين رغيف، منها 3,9 ملايين رغيف كبير، و2,7 مليون رغيف من الصنف الأقل حجماً، أو ما يصطلح عليه محلياً «الباقات»، إذ يجري استهلاك 6,5 ملايين قنطار (65 ألف طن) من الدقيق، وفق بيانات رسمية. وتنقسم صناعة الخبز في تونس بين صنفين من الأفران: صنف المخابز التي تحصل على الدقيق المدعّم وتلتزم بالتسعيرة الحكومية للخبز وأخرى تصنع الخبز، وفق أسعار حرة.

وتشهد تونس منذ نحو عام أزمة في الخبز المدعّم، الذي اختفى من مناطق عديدة، بينما يتوفر لدى الأفران التي تبيعه بأسعار محررة. وتفسّر الرواية الرسمية التي تتمسّك بها السلطة نقص الخبز المدعّم بتعمد شبكات المضاربين إخفاء الدقيق، والتلاعب به من أجل توجيهه نحو صناعة الحلويات ومعجنات أخرى تباع بأثمان عالية. ويصر الناطق الرسمي باسم غرفة المخابز عبد اللطيف المرزوقي، على سلامة وجودة الخبز المصنع من قبل الأفران في كافة محافظات البلاد، نافيا تسجيل أي ملاحظات بشأن الجودة أو استعمال مواد أولية غير سليمة. ويقول المرزوقي لـ«العربي الجديد» إن غرفة الخبازين حريصة كل الحرص على ضمان الجودة، مشيرا إلى أنها أول المطالبين بإشعار السلطات الرسمية في حال تسرب دقيق غير مطابق لمواصفات الجودة للسوق. وأكد المتحدث باسم غرفة الخبازين أن القمح المورد يخضع لشهادة المطابقة، وفق المعايير التي تتم بها صفقة التوريد ويتم تحليل عينات من الكميات الواصلة إلى الموانئ قبل استلامها، كما تخضع سلسلة الإنتاج بكاملها للمراقبة المشددة، وفق قوله.

(Getty)

انتعاش أسهم علي بابا

قفزت أسهم مجموعة «على بابا» عملاق التجارة الإلكترونية الصينية، بعد تقارير عن شراء مؤسسها «جاك ما»، ورئيس مجلس إدارة «جو تساي» أسهما فيها في الأشهر الأخيرة مع تراجع سعر السهم. وصعدت أسهم المجموعة المتداولة في الولايات المتحدة بنسبة بأكثر من 7% في نيويورك، وهو أكبر ارتفاع لها منذ أغسطس/آب الماضي، فيما زادت بأكثر من 5% في تداولات هونغ كونغ، أمس. وكان السهم قد انخفض بنسبة 43% على مدى الأشهر الاثني عشر الماضية. ونشرت صحيفة نيويورك تايمز، الثلاثاء، أن «تساي» اشترى أسهماً بقيمة 151 مليون دولار من أسهم «علي بابا» المتداولة في الولايات المتحدة في الربع الأخير من 2023، فيما اشترى «جاك ما» أسهماً بقيمة 50 مليون دولار خلال الربع الحالي. وتقدر قيمة «علي بابا» السوقية بنحو 175 مليار دولار.

قطر: جدولة بعض شحنات الغاز بسبب توترات البحر الأحمر

الدوحة ـ **العربي الجديد**

أكدت شركة قطر للطاقة التزامها الثابت بضمان إمدادات موثوقة من الغاز الطبيعي المسال لعملائها، وشددت على أن الإنتاج مستمر دون انقطاع. وأوضحت «قطر للطاقة» في بيان، أمس الأربعاء، أن التطورات في منطقة البحر الأحمر قد تؤثر على جدولة بعض شحنات الغاز الطبيعي المسال، لأنها قد تسلك طرقاً بديلة، «إلا أنه تتم إدارة تسليمها مع العملاء». جاء بيان الشركة بعدما أفادت وكالة «بلومبيرغ» الأميركية بأن قطر للطاقة تعيد ترتيب الإمدادات العالمية من شحنات الغاز الطبيعي المسال وفق الالتزامات التعاقدية، وتحوّل عمليات تسليم عدد من الشحنات المتوجهة إلى أوروبا، في ظل التوتر الحاصل في البحر الأحمر.

وأدى التوتر في البحر الأحمر إلى تعطيل التجارة على الطريق الرئيسي بين الشرق والغرب الذي يشكل نحو 12% من حركة الشحن العالمية. وحسب «بلومبيرغ»، فقد أبلغت قطر بعض المشترين الأوروبيين بتأخير وإعادة جدولة بعض الشحنات، وحوّلت مسار ما لا يقل عن ست شحنات متجهة إلى أوروبا إلى طريق رأس الرجاء الصالح حول أفريقيا منذ 15 يناير/ كانون الثاني الجاري بدلاً من المسار الأقصر عبر البحر الأحمر وقناة السويس المصرية، وفقا لبيانات تتبع سفن جمعتها بلومبيرغ.

ويستغرق نقل الغاز الطبيعي المسال من قطر إلى المملكة المتحدة عبر جنوب أفريقيا نحو 27 يوماً، مقارنة بـ18 يوماً عبر قناة السويس. وتستخدم «قطر للطاقة» وشركاؤها أسطولاً يضم 69 ناقلة لنقل الغاز الطبيعي المُسال إلى عملائها في أوروبا وشتى أنحاء العالم. ويضم الأسطول ناقلات من طراز «كيو-فليكس» و«كيو-ماكس» وأخرى تقليدية تخدم مشتري الغاز الطبيعي المُسال في الشرق الأقصى وشبه القارة الهندية وأوروبا والبحر الأبيض المتوسط. وتراوح سعات الناقلات التقليدية ما بين 135 و152 ألف متر مكعب، فيما تصل سعة الناقلة من طراز «كيو-ماكس» إلى 266 ألف متر مكعب.

ويمكن لشحنة كاملة من ناقلة من طراز «كيو-ماكس» أن توفر طاقة تكفي لتدفئة 26 مليون منزل في المملكة المتحدة، أي ما يقرب من 41% من إجمالي سكان المملكة المتحدة، لمدة يوم كامل، وفقا لموقع «قطر للطاقة». وتتربع قطر على عرش إنتاج الغاز الطبيعي المُسال وتسويقه في العالم، إذ تزوّد عدداً من الدول بالوقود الأزرق، من الأرجنتين إلى اليابان.

لقطات

الأردن: لجنة برلمانية تدعو لضبط الأسواق

دعت اللجنة المالية في مجلس النواب الأردني إلى تحييد ارتفاع أسعار شحن السلع من المستوردات في معادلة الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات في الأردن، واعتماد كلف الشحن ما قبل 7 أكتوبر/

تشرين الأول 2023، وتكثيف الرقابة على الأسواق بما يضمن استقرار أسعار السلع وتوفيرها. وطالبت اللجنة، أمس الأربعاء، مع بدء مناقشة مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية 2024، بحضور الحكومة، بدراسة أثر الضريبة غير المباشرة على نمو الاستهلاك والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستقبلاً على أن يتم اتخاذ خطوات تساهم في معالجة هيكل الضرائب. ودعت اللجنة، على لسان مقررها النائب علي الطراونة، إلى استئناف برامج الدعم التمويلي من قبل البنك المركزي الأردني لمستوردات السلع الغذائية، لتخفيف كلف الإقراض.

أسهم المالي والخدمات تتراجع بمؤشر مسقط

أنهى المؤشر العام لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس الأربعاء، متراجعاً بنسبة 0,4 بالمائة بإقفاله عند مستوى 4606,69 نقاط، خاسراً 18,4 نقطة، مقارنة بمستوياته في جلسة أول من أمس. وانخفض المؤشر العام أمس؛ بضغط أسهم القطاعين المالي والخدمات، وتراجع الأول بنسبة 0,88 بالمائة؛ مع تقدم سهم بنك عُمان العربي على المتراجعين بنسبة 7,69 بالمائة، وتراجع سهم الأنوار للاستثمارات بنسبة 1,35 بالمائة. وتراجع مؤشر الخدمات بنسبة 0,31 بالمائة، بضغط سهم السوادي للطاقة بنسبة 4,54 بالمائة، وتراجع سهم بركاء للمياه والطاقة بنسبة 2,38 بالمائة. وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر قطاع الصناعة بنسبة 0,02 بالمائة؛ مع صدارة سهم ظفار للأغذية والاستثمار للرابحين اليوم بنسبة 9,43 بالمائة.

السعودية: إصدار 183 ترخيصاً لمواد البناء

أصدرت وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية 183 ترخيصاً بقطاع مواد البناء خلال عام 2023، مقارنة بـ 132 ترخيصاً في العام 2022، بنسبة نمو 39%؛ وفقاً لتقرير المركز الوطني للمعلومات الصناعية والتعدينية التابع للوزارة. وأوضحت الوزارة، في بيان لها أمس الأربعاء، أن حجم الاستثمار في قطاع مواد البناء عام 2023 بلغ 336 مليار ريال، مقارنة بـ333 ملياراً في العام 2022، بنسبة نمو 1%، فيما وصل عدد المصانع في القطاع إلى 2065 مصنعاً خلال عام 2023، مقارنة بـ1955 مصنعاً في العام 2022، بنسبة نمو 6%. وأفاد التقرير بأن عدد العمالة في قطاع مواد البناء بلغ 144,75 ألف عامل حتى نهاية شهر نوفمبر 2023.

فلسطين

الخبز أغلى من الذهب

غزيون يبيعون مُدخراتهم لتلبية احتياجاتهم الأساسية

باتت قيمة الخبز أغلى من الذهب في غزة بعد مرور 110 أيام من العدوان الإسرائيلي والحصار المطبق على القطاع، إذ اندفع الفلسطينيون لبيع مدخراتهم من أجل تلبية احتياجاتهم الاساسية

غزة ـ **علاء الحلو**

لم تجد الفلسطينية سوزان أبو المعزة سبيلاً للتغلب على الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها أسرتها منذ بداية العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة سوى بيع قلادة أهداها إياها زوجها قبل وفاته بأقل من ثمنها المستحق، وذلك لتوفير ثمن المستلزمات الأساسية لأبنائها داخل إحدى مدارس اللجوء.

وتتفاقم الأحوال المالية لدى الأسر الفلسطينية في مُختلف مُحافظات قطاع غزة يوماً بعد الآخر بفعل تبعات العدوان الإسرائيلي، والذي يترافق مع حصار مُشدد، أغلقت على أثره المعابر المؤدية إلى القطاع، كما تعطلت فيه مُعظم المهن التي يقتات منها أصحابها، ما دفع عدداً منهم إلى إيجاد بدائل مؤقتة، وإن كانت صعبة، تتمثل في بيع حلي النساء أو غيرها من المُقتنيات من أجل الحصول على الخبز وأبسط الاحتياجات لكي يبقوا على قيد الحياة. واستهدف الاحتلال تدمير المخابز ومخازن الغذاء، الأمر الذي ساهم في شح كبير بالسلع الضرورية. ولم تكن الظروف القاسية التي تفرضها الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة الحلقة الأولى في الأزمة، حيث سبقها حصار إسرائيلي بدأ قبل نحو سبعة عشر عاماً، وتسبب بآثار سلبية أصابت مُختلف نواحي الحياة الاقتصادية، والمعيشية، والإنسانية، والاجتماعية.

نفاد المواد الغذائية

وتتزامن الظروف القاسية التي تُحيط بالمدنيين الفلسطينيين مع تحديات جسيمة بفعل الاستهداف الإسرائيلي المُباشر للبيوت والمُنشآت والأبراج السكنية، مع نفاد المواد الغذائية بسبب إغلاق المعابر، ومنع دخول الأدوية والمُساعدات الإنسانية والإغاثية، ما تسبب بتفاقُم الأوضاع المعيشية بشكل غير مسبوق. وتقول سوزان أبو المعزة، والتي كانت تزور أحد محال بيع الذهب في مدينة رفح، جنوبي قطاع غزة، لـ«العربي الجديد»، إنها اضطرت لبيع قلادتها ذات القيمة المعنوية الكبيرة لحاجتها الماسة إلى توفير قوت يوم أطفالها، خاصة مع انقطاع المُساعدات المالية التي كانت تُعينها على توفير احتياجاتها الضرورية. وتلفت أبو المعزة إلى أن الحالة الاقتصادية الصعبة لأسرتها تتزامن أيضاً مع الغلاء الكبير في مُختلف أسعار السلع الأساسية، وتضيف: «نحن نعيش حرباً أخرى إلى جانب الحرب الخطيرة التي يشنها الاحتلال الإسرائيلي، تتمثل في عدم قدرتنا على توفير لقمة العيش، أو حتى أدنى مُقومات الحياة الآدمية». ولم تتمكن أبو المعزة من إخفاء ملامح القلق من الأيام القادمة، والتي ارتسمت على ملامحها، مُعللة قلقها بالقول: «تمكنت اليوم من بيع قلادتي العزيزة، والتي لم أتخيل أن أفرط بها في يوم من الأيام، لكن ما يخيفني ويُحيرني هو مدى استمرار الحرب، وحالة الغلاء الفاحش حتى في المواد الغذائية».

نقاط عشوائية لبيع الذهب

وتشهد أسواق المُحافظات الوسطى والجنوبية، والتي تكتظ بنحو مليوني نازح فلسطيني، ظاهرة جديدة، تتمثل في نقاط عشوائية (بسطات) لبيع وشراء الذهب، والذي كان يقتصر غالباً على سوق الذهب أو المحال التجارية المُعتمدة، والتي تخضع إلى شروط ومعايير مُحددة، وذلك لاتجاه نسبة كبيرة من النساء إلى بيع ذهبهن بغرض شراء المواد الغذائية. وتسبب في زيادة نسبة تلك الظاهرة انقطاع المساعدات المالية للأسر الفقيرة والمتعففة، والتي كان يعتمد عليها ما يزيد عن 80% من سُكان قطاع غزة قبل بدء الحرب، فيما كان يُعاني من زيادة في نسب البطالة، والتي تخطت حاجز 65%. والبطالة في صفوف الشباب والتي تجاوزت 70%، إلى جانب الزيادة الملحوظة في نسبة الأسر التي تقع تحت خط الفقر المُدقع.

تأجيل الأفراح

أما الفلسطينية نسيبة المُغربي، والتي نزحت من مدينة غزة إلى مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة، إثر التهجير الإسرائيلي القسري لمُحافظتي غزة والشمال نحو المُحافظات الوسطى والجنوبية، فتوضح أنها تبحث عن أفضل سعر لبيع أونصة ذهب كانت تدخرها لزواج ابنها البكر عبد الله، بغرض توفير نقود تعين أسرتها على تدبير أمورها خلال العدوان. وتوضح المُغربي لـ«العربي الجديد»، أن أسرتها اضطرت لشراء كافة الاحتياجات الضرورية، كالملابس والفراش، وغيرها من المُتطلبات التي استنفدت قدرتها المادية، وتقول «كُنا نتجهز في منزلنا لأي طارئ، ونوفر المونة الأساسية، والوقود، والغاز، لكننا اضطررنا لترك كل ذلك بعد تهجيرنا القسري، ما استدعى شراء كل تلك الأدوات مُجدداً، ولكن بأسعار مُضاعفة نتيجة شح البضائع في الأسواق». وتلفت المُغربي إلى أن عائلتها كانت تتجهز لفرح نجلها بعد شهر رمضان، إلا أن العدوان الإسرائيلي تسبب بإلغاء كافة التجهيزات، خاصة بعد ارتقاء عدد كبير من الشهداء من العائلة، وتقول «مررنا قبل الحرب بالكثير من الظروف العصيبة بسبب تذبذب عمل أبنائي، إلا أنني لم أفكر في بيع الأونصة، لكنني اضطررت لذلك بفعل الظروف الاستثنائية وغير المسبوقة والتي تسبب بها العدوان الإسرائيلي».

محذرات تحت الانقاض

وتعددت أوجه المُعاناة خلال الحرب الإسرائيلية في شهرها الرابع، حيث تسببت بفُقدان آلاف الفلسطينيين شقاء العُمر المُتمثل في البيوت والشُقق السكنية التي تحولت إلى أثر بعد عين، كذلك فقدان مُدخراتهم المالية تحت الأنقاض، إذ لا تُمهل الطائرات الحربية السُكان سوى دقائق لإخلاء البيوت المُهددة بالقصف، أو تقصفها على رؤوس من فيها بدون أي سابق إنذار. ويقول الفلسطيني محمد عبد الرزاق، وهو صاحب محل خاص بمواد التجميل في حي الشجاعية، شرقي مدينة غزة، إنه نزح برفقة عائلته إلى منطقة حي تل السُلطان، غربي مدينة رفح، جنوب قطاع غزة، تاركا خلفه شقاء العُمر، المُتمثل في محله التجاري، وقد فوجئ بفيديوهات تُظهر المحل وهو رُكام بسبب تدمير الدبابات الإسرائيلية سوق الشجاعية الشعبي خلال العملية البرية.

الجوع يهاجم نحو مليونَي نازح في القطاع (محمد عابد/ فرانس برس)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

الاحتلال ينهب أموال الفلسطينيين من المنازل والمتاجر

طاقة

الأردن: تصدير الكهرباء لتقليل الخسائر

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

رجح عضو لجنة الطاقة في مجلس النواب الأردني النائب موسى هنطش، في تصريحات لـ«العربي الجديد» أن تبدأ شركة الكهرباء الوطنية المملوكة بالكامل للحكومة الأردنية تصدير الكهرباء إلى بلدان عربية خلال الأربعة أشهر المقبلة بعد استكمال المتطلبات الإجرائية اللازمة. وقال هنطش إن الأردن أوشك على إنهاء المراحل المتبقية من عملية تزويد كل من لبنان والعراق والسلطة الوطنية الفلسطينية بالكهرباء والربط الكهربائي مع السعودية. وأضاف أن ذلك يتيح للأردن تصدير جزء كبير من فائض الكهرباء والذي يقدر بحوالي 2000 ميغاواط، مشيرا إلى أن المتفق عليه تزويد لبنان بـ 500 ميغاواط والعراق 350 ميغاواط ورفع الكميات إلى السلطة الوطنية الفلسطينية من 50 إلى 150 ميغاواط وكذلك الربط مع السعودية في الاتجاهين. وأضاف أن خسائر شركة الكهرباء الوطنية سنويا تتراوح بين 160 و200 مليون دينار أردني (225,6 و282 مليون دولار) فيما بلغت الخسائر التراكمية للشركة 5,5 ملايين دينار أي حوالي 7,8 مليارات دولار، وفائض الكهرباء حالياً لا يمكن تصريفه إلا من خلال الربط الكهربائي مع بلدان عربية أخرى.

وقال النائب الأردني إنه يتم حاليا مناقشة وضع الطاقة الكهربائية مع الحكومة وشركة الكهرباء والوقوف على مراحل العمل فيما يخص تصدير الكهرباء إلى الخارج ما يساهم في تصريف الفائض وتقليل خسائر القطاع، سيما وأن استمرار عمليات توليد الكهرباء بدون تصدير أو استهلاك يرفع الخسائر بشكل كبير. وبين أن صندوق النقد الدولي هو من يتولى عملية تزويد لبنان بالتيار الكهربائي من الأردن ضمن ترتيبات محددة كونه من سيقدم الدعم للجانب اللبناني في هذا المجال. وقال صندوق النقد الدولي إنه بناء على نتائج المراجعة الشاملة لقطاع الكهرباء المتوقع الانتهاء منها منتصف عام 2024، من المقرر أن تتخذ الحكومة مزيدا من الخطوات لتحسين كفاءة القطاع وتحسين المالية العامة لشركة الكهرباء الوطنية لخفض خسائرها إلى 0,8% من إجمالي الناتج المحلي بحلول 2028.

ومن جانبه، أكد النائب هنطش أنه لن يتم رفع أسعار الكهرباء على المواطنين ومختلف القطاعات الاقتصادية خلال الفترة المقبلة، وأن هناك إجراءات أخرى ستعمل الحكومة على تطبيقها لتقليل خسائر شركة الكهرباء الوطنية وتقليل الفاقد. وتعهدت الحكومة بالالتزام بوقف متأخرات شركة الكهرباء الوطنية لمحطات الطاقة ومتأخرات الكهرباء للجهات الحكومية، إذ واصلت شركة الكهرباء الوطنية جهودها لسداد المتأخرات مع التسوية الكاملة للمتأخرات حتى نهاية العام الماضي.

الحكومة تعهدت بوقف متأخرات شركة الكهرباء لمحطات الطاقة

المغرب

صادرات السيارات تتجاوز إيرادات الفوسفات

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

تتوقع مصادر في قطاع السيارات أن تصل قيمة صادرات المغرب من السيارات المصنعة في البلاد خلال عام 2023 إلى نحو 14 مليار دولار، ليصبح القطاع المصدر الأول للنقد الأجنبي في المملكة. وقال المدير العام لفرع مجمع «رينو» في المغرب، محمد بشيري، إن صادرات قطاع السيارات في عام 2023 تجاوزت مبيعات الفوسفات ومشتقاته في الخارج. وأضاف، في مؤتمر صحافي حول نتائج أعمال الشركة في عام 2023، أول من أمس الثلاثاء، أن صادرات قطاع السيارات في العام الماضي ستصل إلى 14 مليار دولار، وفق تقديراته، مقابل 11,2 مليار دولار في عام 2022. وكان مكتب الصرف أكد في تقريره الأخير حول المبادلات التجارية للمغرب، أن صادرات قطاع السيارات بلغت، في نهاية نوفمبر/تشرين الثاني الماضي، نحو 13 مليار دولار، بزيادة بنسبة 30,2%، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2022.

وفق بيانات البنك المركزي المغربي في ديسمبر/كانون الأول الماضي، فإن صادرات قطاع السيارات ستصل إلى نحو 168,8 مليار درهم (نحو 16,88 مليار دولار) في عام 2024، ثم إلى 190 مليار درهم في عام 2025. وتمكنت مجموعة «رينو» عبر مصنعيها في المغرب من إنتاج 382,66 ألف سيارة في العام الماضي، بزيادة بنسبة 9,3% مقارنة بالعام الذي قبله، حيث يمثل ذلك حوالي 17% من مجمل مبيعات مجموعة رينو الفرنسية عبر العالم. وأكد بشيري أن 90% من السيارات المصنّعة في المغرب، أي حوالي 343,6 ألف سيارة، تم تصديرها إلى أكثر من 68 بلدا أجنبيا.

نمو صادرات السيارات (فاضل سينا/فرانس برس)

وأقام المغرب جزءا من استراتيجيته الصناعية على استقطاب صناعة السيارات الفرنسية التي أتاح لها امتيازات كبيرة، حيث يستهدف ارتفاع إنتاجه إلى مليون سيارة، بما يساعد على بلوغ صادراته بقيمة 20 مليار دولار في المستقبل. وتذهب المذكرة السامية للتخطيط، إلى ارتفاع الطلب الخارجي الموجّه نحو قطاع صناعة السيارات في شطره المتعلق بالتركيب والأسلاك الكهربائية وقطاع الإلكترونيات والكهرباء. ويشير الاقتصادي علي بوطيبة إلى أن صادرات السيارات تدعم مبيعات المغرب في الخارج، والمساهمة في التخفيف من توسّع عجز الميزان التجاري، في ظل ارتفاع هيكلي للواردات. وأضاف، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، أن المغرب تمكن في الأعوام الأخيرة من التموقع في خريطة صناعة السيارات العالمية، وهو ما تأتى بفعل تشكيل منظومة تستحضر جميع مكونات السيارات التي تنتج في المملكة، فضلا عن تصدير بعضها إلى أسواق خارجية. وشدد على أن شركات صناعة السيارات تراهن على التصدير أكثر عبر المغرب.

تحقيق

أكدت قيادات بغرفة شركات السياحة المصرية أن الحكومة تدفع الشركات إلى «ورطة» في مواجهة الحجاج بسبب أزمة العملات الصعبة، يأتي ذلك بعد فشل الشركات في تسويق 28 ألف تأشيرة عرضت الحكومة بيعها للمواطنين مقابل 5000 دولار

ورطة شركات السياحة المصرية

أزمة حادة في العملة الصعبة... والبنوك تتجاهل توفيرها

القاهرة ـ **عادل صبري**

يتعرض المسافرون لأداء الحج خلال الموسم المقبل لأزمة عدم قدرة الشركات المنظمة للرحلات على استكمال إجراءات السفر، بسبب شح الدولار في البنوك المحلية. أكدت قيادات بغرفة شركات السياحة أن الحكومة تدفع الشركات إلى «ورطة» في مواجهة الحجاج الذين التزموا بضوابط السفر عبر قرعة علنية نظمتها اللجنة العليا للحج بوزارة السياحة، ودفع تكاليف حجز الرحلات والإقامة بالجنيه، في وقت ترفض البنوك مساعدتهم في تدبير العملة الصعبة لدفع مستحقات الشركات والسلطات السعودية المنظمة للحج، عبّر عضو غرفة السياحة، ماجد شوشة، عن مخاوفه من امتناع الشركات عن استكمال الرحلات، رغم بدء التجهيز لها مبكرا قبل الحج بستة أشهر في ظاهرة تحدث لأول مرة. قال «شوشة» لـ«العربي الجديد» إن الحكومة ترفض تدبير العملة لرحلات الحج، وسط تجاهل مسؤولي البنوك طلبات الشركات، في وقت تشهد الأسواق ارتفاعا حادا بسعر الدولار والريال والعملات الصعبة، وتراجعا هائلا بقيمة الجنيه في السوق الموازية وعلى الأراضي السعودية، بما يحول دون قدرة الشركات على الوفاء بالتزاماتها، في رحلات الحج والعمرة.

وجهت غرفة شركات السياحة طلبا لرئاسة الوزراء، تدعوها إلى سرعة التدخل، بتدبير العملة بسعر أعلى من الموجودة داخل البنوك، محذرة من عدم قدرة الشركات على اللجوء إلى شراء العملة من السوق السوداء خشية الخروج على القانون، وتحملها المزيد من الخسائر.

اعتبر شوشة تجاهل الحكومة ردا على عدم قدرة الشركات على تسويق 28 ألف تأشيرة عرضت الحكومة بيعها للمواطنين مقابل 5000 دولار، مؤكدا أن تراجع قيمة الجنيه ومستوى المعيشة وراء عدم قدرة الراغبين في تكرار الحج على حجز التأشيرات بالدولار، بينما يحرص المصريون على أداء الحج لمرة واحدة باعتباره فرضاً لا يجب أن يتخلوا عنه مهما ساءت أحوالهم المعيشية.

دفع التجاهل الحكومي لطلبات أعضاء غرفة السياحة إلى حالة من الغضب بين مسؤولي غرفة السياحة والشركات، الذين أبدوا دهشتهم من تمييز قيادات الدولة والبنوك بين الحجاج المسافرين عن طريق وزارة الداخلية والتضامن والحاجزين عبر شركات الساحة، بتوفير العملة الصعبة لبعضهم دون الآخرين، رغم تساوي المركز القانوني لكل المسافرين في عدم أسبقية أحدهم لأداء فريضة الحج.

تعهدت الحكومة بتوفير العملة الصعبة للحجاج المسافرين عن طريق وزارة الداخلية والجمعيات الأهلية التي تخضع لإشراف وزارة التضامن الاجتماعي، خلال الموسم الجاري. اكتفت وزارة السياحة بتشكيل لجنة فنية تضم أعضاء اللجنة العليا للحج ومسؤولي غرفة شركات السياحة، للتوصل إلى حلول فنية بإنهاء الأزمة المتفاقمة، بينما ترفض إدارات البنوك حضور اجتماعات اللجنة لبحث مشكلة تدبير العملة.

عرضت الشركات شراء الدولار أو الريال بأسعار مقبولة من البنوك، تزيد عن الأسعار المحددة رسمياً، عند مستوى أقل من 31 جنيها للدولار و8,25 جنيهات للريال السعودي. تواجه الشركات صعودا مستمرا في سعر الريال بالأسواق، الذي تجاوز 16 جنيها محليا، و17 جنيها بمكة والمدينة، مع رفض شركات الصرافة السعودية قبول التحويلات، ووسط مخاوف من هبوط حاد بقيمة الجنيه خلال المرحلة المقبلة، غير محددة القيمة ولا المدة الزمنية لوقف التراجع بقيمة العملة.

16

تواجه الشركات صعودا مستمرا في سعر الريال السعودي بالأسواق، الذي تجاوز 16 جنيها محليا، وسط مخاوف من هبوط حاد بقيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية والعربية خلال المرحلة المقبلة.

الحكومة تفشل في بيع تأشيرات للحج بـ5000 دولار

صعود مستمر في سعر الريال السعودي بالأسواق

مع تراجع أعداد المسافرين لرحلات العمرة، تتخطى شركات السياحة مشكلة تدبير العملة لحاجزي الرحلات، عبر التوصل إلى اتفاقات طويلة الأجل مع منظمي الرحلات السعوديين، تضمن قيامهم بحجز الفنادق ووسائل الانتقال للمعتمرين بالريال، مع دفع القيمة بالجنيه أو ما يعادله بأي عملة متوافرة على فترات زمنية ممتدة طوال العام.

تسببت إجراءات تنظيمية أصدرتها السلطات السعودية مطلع العام الهجري الحالي، بتقديم مواعيد حجز رحلات الحج مع بداية شهر المحرم سنويا، في ضغوط شديدة على منظمي الرحلات الملزمين باتباع التعليمات السعودية، والحجز المبكر بالريال للفنادق وشركات النقل والطيران ووسائل المعيشة بمنطقة المشاعر في منى وعرفات، والخضوع لإجراء قرعة بين الحاجزين الذين لم يحصلوا على فرصة مسبقة للحج.

تزيد التقارير السلبية التي تصدرها مؤسسات التمويل والتصنيف عن الأداء الاقتصادي بالدولة، بالتوازي مع تراجع إيرادات الدولة من العملة الصعبة، وتزايد الديون وفوائد وخدمات الدين العام الذي يفوق 165 مليار دولار، وشح العملة، الأمر الضغوط على العملة المحلية. أدت الضغوط إلى فقد الجنيه أكثر من 20% من قيمته خلال الأسبوعين الماضيين، حيث ارتفع الدولار من مستوى 50 جنيها إلى أكثر من 60 جنيها في السوق الموازية. فشلت الحكومة في دفع الشركات لبيع 28 ألف تأشيرة حصلت عليها مجانا من السلطات السعودية، بسعر 5 آلاف دولار للتأشيرة، بالإضافة إلى تحميل المسافرين تكلفة برامج السفر والإقامة والانتقالات. وبعد حملة تسويق بالشركات استغرقت شهرا، لم يقبل على شراء التأشيرات مقابل الدولار، سوى 500 حالة فقط. يؤكد أعضاء غرفة السياحة أن عدم الإقبال على الشراء، يرجع إلى مبالغة الحكومة في قيمة التأشيرة، ووجود بدائل أمام المواطنين القادرين على دفع مبلغ 5000 دولار للسفر إلى الحج عن طريق جهات سعودية دون تحمل تلك التكلفة، وتراجع القوة الشرائية لدى الشريحة الوسطى من المجتمع، التي اعتادت السفر دوريا للحج خارج نطاق القرعة.

اعتاد المسافرون للعمرة والحج تدبير احتياجاتهم من العملة الصعبة على الأراضي السعودية عبر التحويل النقدي الحر من شركات الصرافة والسحب من بطاقات الائتمان والسحب المباشر التي يحملونها أو مملوكة لآخرين. أوقف البنك المركزي التعامل بالعملة الصعبة على بطاقات السحب المباشر، كما خفضت البنوك الكبرى الحكومية والخاصة، حدود استخدام بطاقات الائتمان بالعملات الأجنبية، منذ مطلع الأسبوع الجاري، قبيل موسم رحلات العمرة الذي يشهد إقبالا كثيفا خلال أشهر رجب وشعبان ورمضان، ليصبح السحب النقدي الشهري بالعملات الأجنبية في حدود تبدأ من 3 آلاف إلى 7 آلاف جنيه. وافق وزير السياحة والآثار، أحمد عيسى، على إمكانية تعديل قيمة تكاليف رحلات الحج، وفقا لأسعار سعر الصرف والزيادة التي تحددها السلطات السعودية، بعد العودة إلى اللجنة العليا للعمرة والحج بالوزارة، عقب فتح قبول طلبات السفر من الشركات، نوفمبر الماضي. الزمت الوزارة الشركات بسعر الصرف للريال السعودي عند 8,17 جنيهات، مع دفع 6000 ريال لخدمة الطوافة بفنادق فئة 5 نجوم و2888 ريالا للمستوى الاقتصادي. وقبلت وزارتا الداخلية والتضامن طلبات الحج في حدود 148 ألفا و500 جنيه، لرسوم الحج مع إضافة 27 ألف جنيه ثمن تذكرة الطيران، تسدد عبر البنوك الحكومية ومكاتب البريد المصري بالمحافظات.

الحرب تضغط على معدلات النمو الاقتصادي

أظهر استطلاع لوكالة «رويترز» أمس الأربعاء، أن الاقتصاد المصري سينمو بوتيرة أبطأ من المتوقع سابقا، مع تراجع الجنيه وتقلص القوة الشرائية، نتيجة ارتفاع التضخم وتداعيات الحرب على غزة، على المصادر الرئيسية للعملة الأجنبية في البلاد. وانخفضت إيرادات قناة السويس 40% على أساس سنوي في النصف الأول من يناير/ كانون الثاني، بعد الهجمات التي شنها الحوثيون في اليمن على السفن المتجهة إلى إسرائيل في البحر الأحمر، وتأثيرها على حركة الشحن في الممر البحري. كما أدت الحرب التي اندلعت في غزة في 7 أكتوبر/ تشرين الأول إلى تراجع توقعات السياحة. وكتب بيتر دو بريز، من «أكسفورد إيكونوميكس» في مذكرة للعملاء، هذا الأسبوع، أن البلاد تعرضت خلال التطورات الأخيرة لضربة شديدة من جوانب مختلفة وبشكل مباشر لمصادر إيراداتها الرئيسية»، وخفضت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني الأسبوع الماضي نظرتها المستقبلية لمصر من «مستقرة» إلى «سلبية». أكدت وكالة التصنيف الائتماني «موديز» عدم قدرة الاقتصاد المصري على تحمّل الديون، في ظل تراجع الدعم الخارجي والإجراءات السياسية التي تحول دون إعادة هيكلة الديون.

ارتفاع كبير في رسوم الحج للعام الجاري (محمد الشاهد/فرانس برس)

مال وناس

يتمدد غضب المزارعين في أوروبا للتنديد بظروف العمل في القطاع الحيوي الذي يعاني من ارتفاع تكاليف الإنتاج وقيود بيئية، فضلاً عن دعم الاتحاد الأوروبي المحاصيل الأوكرانية، لينتقل السخط إلى الأرياف في دول عدة فيما يشبه ثورة الفلاحين ما يثير قلقاً حكومياً

ثورة الفلاحين في أوروبا

غضب في فرنسا ضد التكاليف و«الكبار» والسخط يتمدد

باريس ـ **العربي الجديد**

تأخذ احتجاجات المزارعين في فرنسا ودول أوروبية عدة منحى تصاعدياً في ظل سخط واسع من ارتفاع تكاليف الإنتاج وسطوة التجار الذين يفرضون أسعاراً متدنية فضلاً عن الضغوط التي يتعرضون لها بفعل السياسات الحكومية الداعمة للمحاصيل الأوكرانية.

وأغلق المزارعون الطرق السريعة والرئيسية في جميع أنحاء فرنسا، أمس الأربعاء، وانتشرت حواجز الطرق في العديد من المناطق وجرى إلقاء روث الماشية على العديد منها، وذلك بعد يوم واحد من وفاة مزارعة وابنتها نتيجة تصادم مروري عند حاجز احتجاجي. كما قام المزارعون بقلب لافتات الطرق رأساً على عقب للاحتجاج على ما يقولون إنها سياسات زراعية لا معنى لها. وتمثل الاحتجاجات التحدي الرئيسي لرئيس الوزراء المعين حديثاً غابرييل أتال، الذي تولى منصبه قبل أسبوعين، وحكومته، والتقى أتال بممثلي نقابات المزارعين، يوم الثلاثاء الماضي. وعقب الاجتماع، وعد وزير الزراعة مارك فيسنو بتقديم مقترحات جديدة للاستجابة للأزمة بحلول نهاية الأسبوع، بما في ذلك ما يتعلق بأسعار المواد الغذائية وتبسيط اللوائح الحكومية. وقال أرنو روسو، رئيس اتحاد المزارعين الرئيسيين في فرنسا، إن منظمته ستصدر قائمة تضم 40 تدبيراً حكومياً تزعج المزارعين منذ أكثر من 20 عاماً. وقال في تصريحات لقناة «فرانس 2» التلفزيونية إن التحركات الاحتجاجية تهدف إلى «الحصول على نتائج سريعة». ونقلت صحيفة لوموند الفرنسية، أمس، عن المزارع لويك كورديه (25 عاماً) الذي قضى ليلته مستلقياً على حزمة من القش موضوعة على جزء من الطريق السريع في بلدة «هوت جارون» جنوب غرب فرنسا: «يجب على الحكومة أن تستمع إلينا لتأمين دخلنا، في المقام الأول عن طريق خفض الضرائب والعمل على ضبط هوامش الربح التي يحققها كبار التجار الجشعة».

ورفع محتجون لافتات كتبوا عليها «هنا المقاومة مستمرة» و«نهايتنا جوعك». وتلقى احتجاجات المزارعين دعما من حماة البيئة في فرنسا. وقالت رئيسة دعاة حماية البيئة مارين تونديليه في مقابلة مع قناة «TF1»: «لا أؤيد هذه الحركة الغاضبة للمزارعين بنسبة 200%.. لفترة طويلة جداً كنا نحن المدافعون عن البيئة حلفاء في هذه النضالات لمحاربة ممارسات التجارة الحرة، وإنقاذ الأراضي الزراعية.. عندما نحمي التربة والمياه، فإننا نحمي الزراعة». ويصف محتجون آن ما يجري حاليا في فرنسا هو «غضب الصغار على الكبار»، لافتين إلى أن 60% من الثروة الفرنسية ينتجها 3% من المربين. وتسعى الحكومة الفرنسية لامتصاص غضب الفلاحين وعدم انحرافها إلى ما هو أخطر. وفي تغريدة على موقع «إكس» يوم الثلاثاء الماضي، كتب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون: «إلى مزارعينا: لقد طلبت من الحكومة التعبئة الكاملة لتقديم حلول ملموسة للصعوبات التي تواجهونها». كذلك قال وزير المالية الفرنسي برونو لومير، إن بلاده ستعمل على ضمان موافقة تجار المواد الغذائية بالتجزئة، على حصة عادلة من الإيرادات للمنتجين في مفاوضات الأسعار السنوية. ونقلت وكالة الأنباء الفرنسية عن لومير قوله، السبت الماضي، خلال زيارة إلى فلافينيي شرقي فرنسا، إن مسؤولين من مكتب مكافحة الاحتيال التابع لوزارة الاقتصاد «سيكثفون متابعة المفاوضات التجارية الحالية لضمان الحفاظ على دخل المنتجين الزراعيين».

ويتفاوض تجار التجزئة على الأسعار في بداية كل عام، إذ يجبرهم قانون عام 2018 على أخذ تكاليف الإنتاج في الاعتبار لضمان عدم بيع المزارعين منتجاتهم بخسارة. وأضاف لومير: «لا أريد أن تؤدي هذه المفاوضات إلى إضعاف دخل المنتجين». وتتمدد احتجاجات المزارعين لتشمل دولاً أوروبية أخرى. فمن من هولندا إلى رومانيا مروراً بألمانيا، يواجه المزارعون حالة من الغليان بسبب أسعار الوقود والمنافسة الأوكرانية والقيود الأوروبية. ورغم تباين دوافعهم، لكن غضبهم يتزايد في مختلف أنحاء أوروبا. وفي هولندا تسببت خطة حكومية لخفض انبعاثات النيتروجين عن طريق الحد من المواشي بفقدان آلاف المزارعين الهولنديين مصدر رزقهم، ما دفع آلافهم للخروج فيما يشبه الثورة على مدار أشهر طويلة، حيث بدأت انتفاضة العالم الزراعي في يونيو/ حزيران 2022 في الدولة التي يبلغ عدد سكانها حوالي 18 مليون نسمة، وهي ثاني أكبر مصدر للمنتجات الغذائية بعد الولايات المتحدة. وأصبحت الأعلام الهولندية المقلوبة رمزاً لثورتهم التي تحظى بدعم الشعبويين في جميع أنحاء العالم وبينهم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. بعد أشهر من الاحتجاجات أدت الثورة ضد السلطة التنفيذية إلى دعم انتخابي عارم لحزب فتي يجمع مزارعين هو «حركة المزارعين المواطنين» التي دخلت بقوة إلى مجلس الشيوخ في مارس/ آذار 2023، لكنها فازت بأقل مما كان متوقعاً في الانتخابات العامة في نوفمبر/ تشرين الثاني. وسرعان ما انتقلت مشاعر «السخط» في الأشهر الأخيرة إلى بولندا ورومانيا وسلوفاكيا والمجر وبلغاريا، حيث يندد المنتجون بـ«المنافسة غير العادلة» من جانب أوكرانيا المتهمة بخفض أسعار الحبوب. وفي أعقاب الهجوم الروسي، علق الاتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية على جميع المنتجات المستوردة من أوكرانيا في مايو/أيار 2022، وأثنا في جميع أنحاء العالم وبينهم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. بعد أشهر من الاحتجاجات أدت الثورة ضد السلطة التنفيذية إلى دعم انتخابي عارم لحزب فتي يجمع مزارعين هو «حركة المزارعين المواطنين» التي دخلت بقوة إلى مجلس الشيوخ في مارس/ آذار 2023، لكنها فازت بأقل مما كان متوقعاً في الانتخابات العامة في نوفمبر/ تشرين الثاني. وسرعان ما انتقلت مشاعر «السخط» في الأشهر الأخيرة إلى بولندا ورومانيا وسلوفاكيا والمجر وبلغاريا، حيث يندد المنتجون بـ«المنافسة غير العادلة» من جانب أوكرانيا المتهمة بخفض أسعار الحبوب. وفي أعقاب الهجوم الروسي، علق الاتحاد الأوروبي الرسوم الجمركية على جميع المنتجات المستوردة من أوكرانيا في مايو/أيار 2022، وأثنا

المزارعون في فرنسا يقطعون الطرق الرئيسية في مختلف أنحاء البلاد (فرانس برس)

المزارعون الفرنسيون يطالبون بخفض الضرائب وضبط أرباح التجار

«ممرات تضامن» للسماح لكييف بنقل مخزونها من الحبوب. لكن كمية كبيرة من الحبوب تراكمت لدى جيرانها الأوروبيين. واحتجاجا على تدفق كميات القمح أو الذرة، عمد المزارعون في بلغاريا ورومانيا إلى استخدام جراراتهم لإغلاق المعابر الحدودية مع أوكرانيا. وفي بولندا، أدت الاحتجاجات إلى استقالة وزير الزراعة في إبريل/نيسان 2023. لكن ذلك لم يساهم في تهدئة غضبهم: فقد بدأ المشغلون البولنديون بإغلاق نقاط العبور مع أوكرانيا في نوفمبر/تشرين الثاني إلى جانب سائقي الشاحنات. وعلق المزارعون تحركهم في 6 يناير/كانون الثاني الجاري بعد اتفاق مع الحكومة البولندية ينص على تقديم إعانات. وفي رومانيا، لا يزال المزارعون يضغطون على الحكومة وتظاهروا مجددا في 14 يناير/ كانون الثاني الجاري ضد الضرائب التي وصفوها بالباهظة. وعلى المفوضية الأوروبية أن تكشف قريبا نواياها بشأن تجديد الإعفاء الجمركي الذي ينتهي العمل به في يونيو/حزيران. وفي ألمانيا أكد عدد كبير من المزارعين معارضتهم خطة حكومة المستشار أولاف شولتز، التي تقضي بزيادة الضرائب على الديزل الزراعي وجرى الإعلان عنها في ديسمبر/كانون الأول. ومطلع هذا الشهر أطلقوا أسبوع احتجاجات قامت خلاله قوافل من الجرارات بإغلاق الطرق في جميع أنحاء البلاد.

ووافقت الحكومة الائتلافية الحاكمة التي تضم الديموقراطيين الاشتراكيين والخضر والليبراليين على تقسيط إلغاء الإعفاء حتى 2026، ووعدت بقدر أقل من البيروقراطية. ولكن سيكون من الصعب عليها أن تفعل المزيد في وقت ينبغي عليها توفير المبادرات من نفقات الميزانية امتثالا لإنذار القضاة الدستوريين. وحتى في المملكة المتحدة التي خرجت من الاتحاد الأوروبي، تظاهر منتجو الفواكه والخضروات، الاثنين الماضي، أمام البرلمان في لندن احتجاجا على عقود الشراء «غير العادلة» التي تلزمهم التوزيع على نطاق واسع. ويطالب المزارعون البريطانيون بأن تلتزم المتاجر الستة الكبرى في البلاد «تيسكو» و«سينزبوري» و«أسدا» و«موريسونز» و«الدي» و«ليدل» باتفاقيات الشراء «المنصفة»، بما في ذلك شراء الكميات المتفق عليها ودفع المبالغ المستحقة في الوقت المحدد.

ارتفاع حالات الإفلاس

كشف البنك المركزي الفرنسي أخيرا أنّ فرنسا شهدت ارتفاعا في حالات إفلاس الشركات خلال عام 2023 بصورة مثيرة للقلق، حيث قفز العدد الى اكثر من 55 الف شركة، وهو مستوى لم تشهده البلاد منذ عام 2017. وأشار البنك، وفق تقرير لقناة يورو نيوز، الى انّ الارتفاع الكبير في حالات الافلاس يرجع الى حد كبير الى ارتفاعات كبيرة في الاسعار (التضخم)، ولا سيما في قطاع الطاقة، مما ادى الى زيادة اسعار الفائدة، مما ادى الى زيادة تكاليف التشغيل للشركات.

رؤية

الشرق الأوسط الجديد

جواد العناني

وسط الأخبار المزعجة عن قيام «موديز» بتخفيض درجة القابلية للدين لجمهورية مصر العربية من موجب إلى سالب، وزيادة التوتر في منطقة البحر الأحمر، وتبادل إطلاق النار على الحدود السورية الأردنية بفعل تهريب السلاح والمخدرات، وعدم وجود أفق لوقف إطلاق النار في قطاع غزة، ولأن الضربات المتبادلة بين إسرائيل والمقاومة غير الحكومية ما تزال موجودة في جنوب لبنان وشمال إسرائيل، وزيادة ضراوة الحملات الإسرائيلية على مدن الضفة الغربية ومخيماتها على وجه الخصوص، واشتراك الولايات المتحدة في ضرب الحوثيين، وقتل قادة المنظمات الشعبية الإيرانية، وضرب إيران للأكراد داخل العراق، واستمرار السودان في حربها الأهلية، وضرب إسرائيل للمقاومة في سورية والعراق، وقيام تركيا بين الحين والآخر بضرب تجمعات حزب العمال الكردستاني في سورية والعراق، وعودة الوجود الروسي في الساحل السوري، والخلافات المسكوت عنها بين دولة الإمارات وبعض جيرانها في الخليج والمشرق العربي.... يثور السؤال الكبير: وماذا بعد؟

في عام 2013 حضرت ندوة في إحدى جامعات مدينة كراكوف البولندية، تحدث فيها المؤتمرون عن أن معاهدة سايكس- بيكو قد انتهت، وانتهت معها الجغرافيا التي تشكلت لتخدم مصالح الدولتين المستعمرتين وهما المملكة المتحدة وفرنسا، والتي أهملت حقوق الإثنيات في المشرق العربي. ولذلك آن الأوان لتفادي كل تلك الأخطاء من أجل خلق شرق أوسط جديد يراعي الإثنيات والأعراق والقوميات المختلفة التي يعج بها الوطن العربي من أجل تحقيق السلام الدائم في هذه المنطقة المهمة في العالم.

ويتحدث كثيرون عن دراسات وضعت لرسم مستقبل جديد للشرق الأوسط، ومنها القديم الذي سبق أحداث 11 سبتمبر/ أيلول 2001، وهناك دراسات جاءت بعدها. وكلها تخطط للمنطقة بموجب تعريفات مختلفة.

فالشرق الأوسط حسب بعض المصادر يمتد من بنغلادش إلى لبنان شمالاً، ومن موريتانيا غرباً حتى الصومال على بحر العرب شاملة كل الوطن العربي وإسرائيل وإيران، وتركيا، وباكستان، وبنغلادش. ومنهم من يتبنى تعريفاً يبقي تركيا وإيران وإسرائيل ويلغي الدول في جنوب آسيا. ومنهم من يتكلم عن الشرق العربي بما في ذلك بلاد الشام والعراق ومصر ودول الخليج العربية.

وبغض النظر، فإن المنطقة المقصودة تحديداً هي الداخلة في التعريف الأخير بما فيها بلاد الشام (فلسطين)، والعراق، ومصر واليمن ودول الخليج الست.

وقد لفت نظري بوجه خاص ليس كتاب رئيس الوزراء ورئيس الدولة الإسرائيلي الأسبق شيمون بيريز في كتابه الموسوم «الشرق الأوسط الجديد» أو THE NEW MIDDLE EAST الصادر عام 1993، ولاحقاً كتاب ريتشارد هاس (R.N.HASS) رئيس مجلس الشؤون الدولية (COUNCIL ON FOREIGN RELATIONS) الأميركي بعنوان «إعادة التوازن: استراتيجية للشرق الأوسط للرئيس الجديد» ولكن الدراسة التي سرقت اهتمامي هي دراسة صادرة عن «معهد كارنيغي» «CARNEGIE ENDOWMENT» بعنوان الشرق الأوسط الجديد، والتي وضعها خمسة باحثين هم مارين عطاوي، نيڤان براون، عمرو حمزاوي، كريم سجاد بور وأخيراً بول سالم والتي تتكون من (48) صفحة فقط، ونشرت عام 2008. ويتحدث الباحثون فيها عن الحقائق الجديدة في الشرق الأوسط والأسلوب الذي يجب أن يتعامل العالم مع هذا الواقع الجديد.

وقد ركز المؤلفون في الفصل الأول عن أهم التغيرات في المنطقة ومن أهمها «كتلة العراق وإيران، وكتلة سورية ولبنان، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ومشكلة الانتشار النووي، وفشل أجندة الحريات، والنزاعات الإثنية».

وقد خلصوا إلى تقديم مقترحات للتعامل مع الشرق الأوسط الجديد وقضاياه الأساسية، والتي تتحدد في التعامل مع إيران والأزمة النووية، ورسم منهج للعراق من أجل خروج القوات الأميركية من هناك. والسعي لحل مشكلة إسرائيل وفلسطين. وميزان القوى في المنطقة، وقضية الديمقراطية.

ومع أن الدراسة ليست عميقة بقدر ما هي أجندة، لكنها كانت تركز على التطورات في المنطقة وتأثير ذلك على المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة. ويلاحظ أن معظم الكتاب الخمسة المشاركين في صنع البحث هم من أصول شرق أوسطية، ولكنهم يركزون على خلق سلم أولويات للمصالح الأميركية.

وقد بُنيت كل هذه الهندسة السياسية على فرضية أن الولايات المتحدة ما تزال «شرطي العالم» بصفتها القطب الوحيد في العالم آنذاك، وأنها قادرة على إعادة تنظيم المنطقة. ومع الاعتراف بأن الولايات المتحدة ما تزال القوة الأكثر تأثيراً في المنطقة، إلا أن اهتمامها بات محصوراً في نقطتين أساسيتين فقط. الأولى هي إسرائيل، والثانية هي ما تبقى من سنوات على استمرار الطلب على الوقود الأحفوري (النفط السائل والغاز، وكميات محدودة من الفحم الحجري لمصر الموجود في الشرق الأوسط).

وبحسب الدراسات، فإن الطلب على الوقود الأحفوري سيبقى حتى عام 2050. ولكن الطلب الكلي الثابت لا يعني أن الطلب المشتق على المنتجات المختلفة سيبقى ثابتاً. فسيكون هناك تحول من النفط السائل نحو الغاز خاصة في مجالي النقل (السيارات والناقلات)، وفي مجال توليد الكهرباء، (تحول نحو الغاز). وإسرائيل ضرورية للولايات المتحدة بصفتها القلعة المتقدمة لحماية المصالح الأميركية، ولأن إسرائيل يقف خلفها اللوبي الصهيوني الذي يمول جزءاً مهماً من الحملات الانتخابية لأعضاء الكونغرس الأميركي. وبحسب مصادر «الأيباك»، فإن ثلاثة وثلاثين نائباً أميركياً فقط من أصل 435 لم يتلقوا دعماً انتخابياً منها. ولهذا، ووفق المخطط الأميركي، فإن النتيجة التي يمكن استخدامها هي أنها لا تمانع في تجزئة أقطار الشرق الأوسط المهددة للنفط أو لإسرائيل. وهكذا يستثنى من هذا المخطط كل من الدول التي وقعت معاهدات مع إسرائيل أو الدول النفطية. ووفقاً لهذه الرؤية، فإن ما نشهده الآن من صراعات وفتن يمكن رَصُّه كله في إطار حماية إسرائيل والمصالح النفطية للولايات المتحدة.

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

قاطرة أوروبا تتراجع... انكماش ألماني يثير مخاوف الأوروبيين

يتعرض الاقتصاد الالماني، الذي يوصف بقاطرة اوروبا، للانكماش، ما يثير مخاوف الاوروبيين من انعكاسات مضاعفة

كوبنهاغن ـ **ناصر السهلي**

تحيط دائرة الانكماش بالاقتصاد الألماني، بعد سنوات من تبسب النمو بفعل تراكمات جائحة كورونا وأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الروسية في أوكرانيا، وباتت بعض الصناعات تواجه أوقاتا صعبة، بينما تزداد مخاوف الألمان وكذلك الأوروبيين الذين ينظرون إلى ألمانيا على أنها قاطرة القارة العجوز، من اتساع الأضرار بفعل تعطل سلاسل التوريد نتيجة اضطرابات البحر الأحمر. وأظهرت الأرقام الأخيرة الصادرة عن مكتب الإحصاء الفيدرالي الألماني في منتصف يناير/ كانون الثاني الجاري، انكماش الاقتصاد على أساس سنوي في 2023 بنسبة 0,3%. وتأتي هذه الأرقام بينما لم يحقق الاقتصاد على مدار السنوات الأربع الماضية نمواً بأكثر من 1%، وهو أدنى معدل نمو منذ إعادة توحيد شطري البلد (الشرقي والغربي) في بداية تسعينيات القرن الماضي. وكبلت فاتورة جائحة كورونا المتضخمة الاقتصاد الألماني، فضلا عن أزمات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة والطاقة. وبعد توقف تدفق الغاز الروسي الرخيص عبر «نورد ستريم 1و2»، منذ الحرب في أوكرانيا قبل نحو عامين، يعيش مجتمع الأعمال الألماني حالة عدم ثقة بتوقعات النمو. ويواجه المستشار الألماني أولاف شولتز، مع ائتلافه الحاكم، مشاكل جمة مع الشارع الذي بدأ يتذمر ويدعو من خلال احتجاجات، أخرها من خلال آلاف الجرارات الزراعية في العاصمة برلين بسبب سياسات التقشف المنوي انتهاجها. فما يسمى «سكين التقشف» الذي كشفته الموازنات المالية للعام الحالي 2024 يعزز النظرة السلبية إلى أقوى اقتصادات القارة الأوروبية، وخاصة منطقة اليورو. عاشت حكومة شولتز في الأيام الأخيرة من العام الماضي أصعب أوقاتها بعدما أعلنت المحكمة الدستورية الألمانية في كارلسروه استخدام نحو 60 مليار يورو (نحو 1,5% من الناتج الإجمالي المحلي)، كإعانات صناعية وتعزيز مبادرات متعلقة بالتحول الأخضر المناخي، حيث استأنف الاتحاد الديمقراطي المسيحي القرار أمام المحكمة لمنع الخطة التي كان يعمل عليها وزير المالية كريستيان لندنر.

وتراقب القطاعات الصناعية المختلفة عمل الحكومة بكثير من عدم اليقين الاقتصادي، ورؤيتها بأن ذلك يقوض النمو، مع تراكم أزمة الطاقة وتباطؤ الاقتصاد العالمي الذي تتأثر به ألمانيا بصورة واضحة، هذا إلى جانب أن التضخم وأزمة الواردات والصادرات الناشئة للدولة. وتكشف بيانات معهد الإحصاء التركي (حكومي) عن تراجع مبيعات العقارات العام الماضي 2023، لتبلغ أدنى مستوى لها منذ عام 2014، بعد هبوطها بنسبة 17,5% مقارنة بعام 2022، والذي هوى بدوره عن العام السابق له بنسبة 42%، ليدخل القطاع في حالة من الركود بعدما قاد تحريك الأسواق، على اعتباره قطاعاً مهماً يشغّل أكثر من 200 مهنة بحسب المتخصص في العقارات ومدير مبيعات شركة «امتلاك غروب» أحمد ناعس. يقول ناعس لـ«العربي الجديد» إن «ارتفاع نسبة الفائدة المصرفية إلى 42,5% حالياً يحقق عائداً كبيراً للمودعين لا يحققها قطاع العقارات، لذا، توجهت معظم رؤوس الأموال إلى المصارف، بعدما حركت خلال السنوات الماضية قطاعي العقارات والسيارات». ويضيف أن رفع قيمة العقارات للحصول على الجنسية التركية، من 250 إلى 400 ألف دولار، كان أيضاً عاملاً مهماً لا يمكن تجاهله ضمن أسباب تراجع المبيعات، «فلا إلى أن «هناك خططاً حكومية وفق ما يتردد في القطاع لرفع المبلغ إلى 600 ألف دولار». وكانت تركيا قد كثفت جهودها خلال الآونة الأخيرة لجذب المزيد من الاستثمارات الخليجية والدولية، بعد الخطة الاقتصادية التي وضعها الفريق الحكومي برئاسة وزير المالية والخزانة، محمد شيمشك، التي تأخذ من الاستثمارات الخارجية رافعة للاقتصاد، إلى جانب السياحة والصادرات. ويبقى قطاع العقارات ضمن الروافع الاقتصادية التركية، بحسب المراقبين الاقتصاديين مسلم أويصال، الذي عزا تراجع المبيعات خلال العام الماضي إلى ارتفاع أسعار المنازل من جراء صعود أسعار مواد البناء بعد نشاط القطاع وتهافت رؤوس الأموال على قطاع مضمون الأرباح والعائدات الكبيرة. لكن أويصال يشير في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن هناك أسباباً عدة أدخلت القطاع في حالة جمود، منذ العام الماضي، منها ارتفاع الفائدة المصرفية وتراجع المبيعات للأوروبيين والعرب، كما أن تراجع أعداد السوريين أثر على المبيعات وأسعار إيجار المنازل، معتبراً أن الحرب الروسية على أوكرانيا وزيادة شراء الروس للعقارات في تركيا، مما اللذان حافظا على نشاط القطاع، ولو بحده الأدنى. وبلغت مبيعات المنازل خلال العام الماضي، حسب بيانات معهد الإحصاء التركي، مليونا و225 ألفا و926 وحدة، بهبوط نسبته 17,5% على أساس سنوي، كما هوت المبيعات للأجانب بنسبة 48,1% مسجلة 35 ألف وحدة.

وتصدر الروس، للعام الثالث على التوالي، قائمة المشترين الأجانب بشراء 10560 منزلاً، ما يؤشر إلى استمرار سعي الروس للحصول على ملاذ مالي في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات الغربية التي فرضت على موسكو. وجاء الإيرانيون في المركز الثاني بشراء 4 آلاف و272، ثم العراقيون بشراء 1917 منزلاً. ورغم تراجع حركة ونشاط العقارات، إلا أنه لم يزل القطاع الخازن للأموال، ما يزيد تركيز الحكومة على العائدات الضريبية من المبيع والإيجار، بعد ما تردد عن نسب تهرب كبيرة تكتنف هذا القطاع.

الفائدة المرتفعة تعصف بعقارات تركيا

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تعصف أسعار الفائدة المرتفعة في تركيا بقطاع العقارات الذي طالما ظل لسنوات طويلة ماضية يتمتع بطفرة لافتة، ما ساهم في دعم النمو الاقتصادي للدولة. وتكشف بيانات معهد الإحصاء التركي (حكومي) عن تراجع مبيعات العقارات العام الماضي 2023، لتبلغ أدنى مستوى لها منذ عام 2014، بعد هبوطها بنسبة 17,5% مقارنة بعام 2022، والذي هوى بدوره عن العام السابق له بنسبة 42%، ليدخل القطاع في حالة من الركود بعدما قاد تحريك الأسواق، على اعتباره قطاعاً مهماً يشغّل أكثر من 200 مهنة بحسب المتخصص في العقارات ومدير مبيعات شركة «امتلاك غروب» أحمد ناعس. يقول ناعس لـ«العربي الجديد» إن «ارتفاع نسبة الفائدة المصرفية إلى 42,5% حالياً يحقق عائداً كبيراً للمودعين لا يحققها قطاع العقارات، لذا، توجهت معظم رؤوس الأموال إلى المصارف، بعدما حركت خلال السنوات الماضية قطاعي العقارات والسيارات». ويضيف أن رفع قيمة العقارات للحصول على الجنسية التركية، من 250 إلى 400 ألف دولار، كان أيضاً عاملاً مهماً لا يمكن تجاهله ضمن أسباب تراجع المبيعات، «فلا إلى أن «هناك خططاً حكومية وفق ما يتردد في القطاع لرفع المبلغ إلى 600 ألف دولار». وكانت تركيا قد كثفت جهودها خلال الآونة الأخيرة لجذب المزيد من الاستثمارات الخليجية والدولية، بعد الخطة الاقتصادية التي وضعها الفريق الحكومي برئاسة وزير المالية والخزانة، محمد شيمشك، التي تأخذ من الاستثمارات الخارجية رافعة للاقتصاد، إلى جانب السياحة والصادرات. ويبقى قطاع العقارات ضمن الروافع الاقتصادية التركية، بحسب المراقبين الاقتصاديين مسلم أويصال، الذي عزا تراجع المبيعات خلال العام الماضي إلى ارتفاع أسعار المنازل من جراء صعود أسعار مواد البناء بعد نشاط القطاع وتهافت رؤوس الأموال على قطاع مضمون الأرباح والعائدات الكبيرة. لكن أويصال يشير في حديث مع «العربي الجديد» إلى أن هناك أسباباً عدة أدخلت القطاع في حالة جمود، منذ العام الماضي، منها ارتفاع الفائدة المصرفية وتراجع المبيعات للأوروبيين والعرب، كما أن تراجع أعداد السوريين أثر على المبيعات وأسعار إيجار المنازل، معتبراً أن الحرب الروسية على أوكرانيا وزيادة شراء الروس للعقارات في تركيا، مما اللذان حافظا على نشاط القطاع، ولو بحده الأدنى. وبلغت مبيعات المنازل خلال العام الماضي، حسب بيانات معهد الإحصاء التركي، مليونا و225 ألفا و926 وحدة، بهبوط نسبته 17,5% على أساس سنوي، كما هوت المبيعات للأجانب بنسبة 48,1% مسجلة 35 ألف وحدة.

وتصدر الروس، للعام الثالث على التوالي، قائمة المشترين الأجانب بشراء 10560 منزلاً، ما يؤشر إلى استمرار سعي الروس للحصول على ملاذ مالي في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية والعقوبات الغربية التي فرضت على موسكو. وجاء الإيرانيون في المركز الثاني بشراء 4 آلاف و272، ثم العراقيون بشراء 1917 منزلاً. ورغم تراجع حركة ونشاط العقارات، إلا أنه لم يزل القطاع الخازن للأموال، ما يزيد تركيز الحكومة على العائدات الضريبية من المبيع والإيجار، بعد ما تردد عن نسب تهرب كبيرة تكتنف هذا القطاع.

مبيعات العقارات تراجعت في 2023 إلى أدنى مستوى منذ عام 2014

مبيعات العقارات للأجانب هوت بنسبة 48,1% العام الماضي (فرانس برس)

الأزمة الألمانية تقدم نموذجا واضح لما تعيشه اقتصادات أوروبا (Getty)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني